

## Statement of the President and Secretary General of the Pugwash Conferences

*Crisis in Gaza*  
8 January 2009

President Jayantha Dhanapala  
Secretary General Paolo Cotta-Ramusino

### بيان الرئيس والأمين العام لمؤتمرات منظمة الباجواش

الأزمة الدائرة في غزة  
٨ يناير ٢٠٠٩

الرئيس/ جاينانتا دانابالا  
الأمين العام/ باولو كوتا راموسينو

إن ما نراه في الصراع الحالي الدائر في غزة يجعلنا أولا وقبل كل شيء نأسف للخسائر في الأرواح والأعداد الكبيرة من الجرحى من الفلسطينيين، وبقدر محدود من السكان الإسرائيليين، وبخاصة مع ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين. إن هذه الأعداد الكبيرة من ضحايا المدنيين تبرهن لنا مرة أخرى أنه لا توجد حرب نظيفة تكنولوجية أخلاقية ينجو فيها المدنيون ولا يتعرض فيها للقتل غير المحاربين (جنودا كانوا أو متمردين). ومن المهم أن نشير إلى التفاوت الكبير في الخسائر بين الجانبين، فقد قتل أكثر من ٧٠٠ من سكان قطاع غزة (بما في ذلك العديد من النساء والأطفال) وأصيب أكثر من ٣٠٠٠ مقابل خسائر إسرائيلية لا تتعدى في مجملها بضع عشرات، بينما يتزايد عدد الضحايا كل ساعة.

وفوق ذلك فإن وضع السكان في غزة شديد الخطورة بوجه خاص، لقد تحولت غزة إلى سجن كبير، وحتى في ظل القصف، لا يستطيع الناس ولا يسمح لهم بالمغادرة. لقد أصبحت غزة مكانا لا يستطيع الناس فيه ولا يسمح لهم بأن يحصلوا على الحد الأدنى الكافي من إمدادات الغذاء والدواء والمياه النظيفة والوقود وما إلى ذلك. وحتى قبل الحرب، فإن المنازل التي دمرت في غزة لا يمكن إعادة بنائها لعدم وجود الأسمنت، كما أن البرك الكبيرة من مياه الصرف الصحي لا يمكن معالجتها لعدم توفر المواد الكيميائية المناسبة، ولم تعد البنية الأساسية للمجتمع برمتها قادرة على العمل بشكل طبيعي.

ولما كانت غزة لا تزال في الواقع تحت الاحتلال، فإن على قوات الاحتلال، المتمثلة في الإسرائيليين، التزاما أخلاقيا وقانونيا واضحا ومحددا بحماية السكان الفلسطينيين المدنيين كما لو كانوا من مواطنيهم. وهذه الأعداد الهائلة جدا من خسائر المدنيين في غزة، التي يطلقون عليها مجازا "الأضرار الجانبية"، تمثل انتهاكا واضحا لهذا الالتزام. علاوة على ذلك، فإن الوضع في قطاع غزة خلال السنوات الثلاث الماضية، مع ما

أحدثته إسرائيل من تدمير لبنيته التحتية، والهجوم الأخير على القطاع، يشكل مثالا واضحا على العقاب الجماعي الذي يحظره القانون الدولي.

إن الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار، والتدخل الدولي الفوري لأعمال الإغاثة الدولية لقطاع غزة بلا قيد أو شرط هو الخيار الوحيد المقبول على المدى القصير.

وقد يتذرع البعض ضد وقف إطلاق النار بحجة أن أي هدنة تمثل في الواقع اعترافا بحماس كسلطة شرعية في غزة. وقد صنفت حماس من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل على أنها منظمة إرهابية، أي أنها منظمة لا يمكن القبول بإجراء أي حوار معها.

علينا أن نتذكر أن الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٦ في فلسطين تمخضت عن انتصار واضح لحماس. وبعد الانتخابات مباشرة، تم حرمان الحكومة الجديدة من أموال الضرائب التي كان من المفترض أن تحصل عليها. ولم يسمح أبدا للبرلمان الجديد والحكومة الجديدة أن يلتقيا معا بأشخاصهم، وذلك بسبب القيود المفروضة على التحركات بين غزة والضفة الغربية. وعمل كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التأكد من عدم وصول أية أموال منهم إلى الحكومة الجديدة. وخلاصة القول إن جزءا مهما من "المجتمع الدولي" عمل على حرمان الحكومة الفلسطينية الجديدة المنتخبة من شرعيتها.

كان إضعاف شرعية حماس بداية لسلسلة من المشاكل التي أثرت على مدى الثلاث سنوات الأخيرة على الحياة السياسية والاجتماعية في فلسطين وخصوصا في قطاع غزة. وفي حين كان من الأصوب أن يطلب من حكومة حماس أن توافق على وقف لإطلاق النار واحترام الاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية السابقة وإسرائيل(على أساس المعاملة بالمثل، وكانت حماس مستعدة في البداية لقبول ذلك)، فإن ما جرى بدلا من ذلك هو تصاعد الضغوط على الفلسطينيين جميعا بهدف زعزعة الاستقرار والإطاحة بالحكومة التي انبثقت عن انتخابات عام ٢٠٠٦.

عندما يكون هناك تنكر لنتائج الانتخابات الديمقراطية، فغالبا ما يؤدي ذلك إلى حلقة مفرغة من التطرف والقمع، والعنف، وانخفاض مستوى المعيشة للسكان المدنيين. وللأسف لم تكن القضية الفلسطينية استثناء من هذه القاعدة.

ومهما بدا الأمر قاسيا الآن، فهناك مخرج واحد فقط، حتى وإن كان صعبا، وهو وقف جميع أعمال العنف، والتخلي عن الانحياز لأي طرف، والوصول إلى طاولة المفاوضات فورا بهدف الاتفاق على هدنة مستقرة وإعادة الحياة الطبيعية إلى السكان بالمستوى المقبول. وسوف يدرك الجميع سريعا، وكما حدث في حالة حرب لبنان عام ٢٠٠٦، أنه لا يوجد شيء اسمه الحل العسكري، وأنه كلما أسرعنا في استئناف الحوار، كان ذلك أفضل. وأية حسابات أخرى قد تتأسس على الأمل في تحقيق بعض المكاسب السياسية أو الانتخابية، سوف تأتي بنتائج عكسية.